الفصل الثاني عشر

الجمعيات الإسلامية
في الكاميرون: بين *الأمّة* والدولة

هماوو آدما

يُيسر الإسلام، بوصفه ديناً شاملاً لا يفصل بوضوح بين المجالين السياسي والشخصي، معرفة نوع علاقته بسلطة الدولة، واستشراف المستقبل خارج الحدود الوطنية. ووفق هذا المنظور، أصبح دخول ممثلي الإسلام، والمثقفين والمفكرين التدريجي في العمل السياسي، باستخدام الهياكل الجمعياتية، المُسماة دينية حيناً، وثقافية حيناً آخر، يدل على أنهم لم يعودوا قانعين بالأدوار التقليدية كمعلمين ودعاة، بل يسعون للمشاركة، على نحو أكثر فاعلية في الساحة السياسية؛ أملاً في إرساء عملية تفاوض، تقود إلى نظام حكم مستمد من النصوص الدينية، إن لم يفلحوا في تغيير الدولة. وهكذا، فإن الاتهامات بالتخلي عن القيم الاسلامية، والتهميش السياسي والمهني، الذي عانى منه المثقفون المسلمون، هي في قلب خطابهم السياسي[1].

ومن هذا المنطلق، فإن المنظمات الإسلامية التي نشأت لتحل محل الطرق الصوفية كمنابر للتعبير السياسي، شكلت أرضية مناسبة؛ لتجميع وتدريب وإعادة استخدام المثقفين "المستعربين". كذلك، فإن الصلات المتشابكة داخل الإسلام المعولم والتبادلات الدولية، والتقدم في وسائل الاتصال كانت مصدراً لحيوية المنظمات الإسلامية، وعولمة الإسلام في الكاميرون.

وعلى كل حال، فإنه منذ بداية التحرير والتحول الديمقراطي في الساحة السياسية في أول التسعينيات – وهي فترة تميزت على وجه الخصوص بتخلي الدولة عن دورها في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية كالتعليم والصحة – نشأت في مجال العمل العام مجموعة من الجمعيات الثقافية، إلى جانب المنظمات غير الحكومية. وإذا تحولت هذه الجمعيات إلى منظمات غير حكومية لتخفيف أثر انسحاب الدولة من مجال الخدمات الأساسية، كما يزعم مؤيدو هذه المنظمات، فإنها جميعًا تتخذ موقفاً نبيلاً، على الأقل كما تشير وقائعها الرسمية، يتجه نحو الأعمال الخيرية، ودعم جهود التنمية المحلية. وإلى جانب مساعدتها للناس في مجالات التعليم والرعاية الصحية، تقوم هذه المنظمات بعملها في مناخ، يغلب عليه التنافس الديني، وهي في جهودها لتعبئة المجتمع الإسلامي في العالم باسم المسلمين الكاميرونيين، تُحاكي المبادرات المشابهة، التي تقوم بها المنظمات الكاثوليكية والبروتستانتية. وقد أدى الفراغ الذي تركه عجز الدولة عن القيام بمسئولياتها الاجتماعية إلى فتح الباب واسعاً لمجال جديد، يمتد إلى خارج الحدود يستطيع اجتذاب الموارد المالية من مصادر دولية. ولتوضيح هذا التفاعل بين العاملين المحلي والدولي، أختارتُ أربع منظمات إسلامية، تدل هياكلها وموظفوها وأهدافها ومجالات أنشطتها على طبيعتها. وسأستعرض في البداية العلاقة بين هذه المنظمات الإسلامية والدولة الكاميرونية، وأناقش روح بعض القرارات، التي اتخذتها الحكومة، عندما تكونت هذه المنظمات؛ بغية تفهم أثر هذه القرارات السياسية على تطور أنشطة هذه المنظمات، في المجال الاجتماعي (المجتمع المدني). كذلك سأستعرض آثار الفراغ، الذي تركه انسحاب الدولة من حقل الرعاية الاجتماعية، والمبادرات التي اتخذتها المنظمات الإسلامية لملء هذا الفراغ، عن طريق إشراك التنظيمات الخارجية في تمويل أنشطتها المحلية.

ومن نافلة القول أن وجود الدولة وتخليها عن دورها في مجال الخدمات الاجتماعية، يُنتج مواقف وتصرفات وأفعالاً وردود أفعال، لا تستطيع هذه المساهمة المتواضعة أن تفيها حقها الكامل من الشرح والتحليل.

نشوء الجمعيات الإسلامية من منظور تاريخي

تُعد المنظمات الإسلامية الكاميرونية عموماً – سواء كانت مدعومة من الدولة مثل الجمعية الثقافية الإسلامية للكاميرون، أو نشأت للتحرر من قبضة الدولة، كاتحاد الطلاب المسلمين بالكاميرون – نتاجاً لرد فعل لبعض الظروف والتصرفات، التي أُعتُبرت مناقضة لمبادئ الإسلام. وقد نشأت بعض هذه المنظمات إبّان الحقبة الاستعمارية تحت الحكم الفرنسي.

ومما لاشك فيه الآن أن الإدارة الفرنسية كانت وراء إضفاء الصبغة المؤسسية على الإسلام في الكاميرون، أولاً، بتنظيم سفر الحجاج السنوي إلى المملكة العربية السعودية والسيطرة عليه، وثانيًا، بالإشراف على زيارات الشخصيات الدينية البارزة إلى الكاميرون؛ بحيث تتحول إلى ما يشبه الزيارات الرسمية. ومن الأمثلة العديدة لذلك (باو وتقويم فا ١٩٩٣) تنظيم رحلة الحج لسلطان باموم سيدو نجم الله نجويا، التي توضح هيمنة الدولة على تنظيم العلاقات بين المسلمين الكاميرونيين والمسلمين في الخارج (أبوا ٢٠٠٣). كذلك رافق المسؤولون الاستعماريون الشيخ الجزائري، تجاني شيخ سيدي بي عمور، في جولته في الكاميرون عام ١٩٤٩، والتي أدخل خلالها علية مجتمع باموم في الطريقة التجانية (با ١٩٩٦).

وعقب انتهاء الحقبة الاستعمارية، أثناء حكم الرئيس أحمدو أهيدجو (١٩٦٢-١٩٨٢)، بدأ "توطين" الإسلام في البلاد، بخلق وتقنين عدد من المنظمات الإسلامية، بما في ذلك الجمعية الثقافية الإسلامية. وقد كانت إدارة الجمعية – آنذاك – في يد أشخاص موالين للرئيس أهيدجو من أعضاء إداراته السابقين، أو من الدبلوماسيين الذين عملوا بالبلدان العربية، مثل: أمينو عمرو، وموسى يحيى، وآدامو ندام نجويا. وهكذا بدأت الكاميرون – من خلال شخصيات تُجيد العربية، تحتل مناصب عليا في الجمعية الثقافية الإسلامية – عهدًا جديدًا من العلاقات الرسمية مع البلدان العربية.

وعندما أصبح بول بيا رئيساً للجمهورية في عام ١٩٨٤، وبقدوم التعددية السياسية في التسعينيات، تخلت المنظمات الدينية تدريجيًّا عن انتهاج المؤسسية في عملها العام. كذلك أدت محاولة الانقلاب العسكري، في عام ١٩٨١ – التي قامت بها بعض العناصر في الجيش القريبة من أهيدجو، وإدانة أهيدجو والحكم عليه بالإعدام غيابيًّا، وعلى وجه الخصوص، إعادة التمثيل الدبلوماسي مع اسرائيل في عام ١٩٨٦، إلى إضعاف المكانة المميزة، حتى ذلك الحين لأكثر المنظمات الإسلامية تأثيرًا في الكاميرون، وهي الجمعية الثقافية الإسلامية. وكانت فترة التسعينيات التي شهدت بداية التحول الديمقراطي، في معظم المستعمرات الفرنسية السابقة في أفريقيا، فترة أزمات اقتصادية صحبها فقدان للثقة في المؤسسات، التي أدارها من اعتُبروا حتى ذلك الحين *"آباءً للأمة"*. وفي ضوء هذه التطورات، غيّرت مصادر العون الثنائي ومتعدد الأطراف طرق عملها، متجاوزة مؤسسات الدولة، التي أعتُبرت فاسدة وبيروقراطية؛ للتعاون مباشرة مع المنظمات غير الحكومية، التي أعتُبرت اكثر مصداقيةً وأكثر التصاقًا بالمستفيدين من مشاريع العون، التي يدعمها هؤلاء المانحون. وفي إطار الانضباط المالي والأزمة الهيكلية، وُضع الكاميرون تحت إشراف المؤسسات المالية الدولية، التي أوصت بتبني برامج مختلفة للتكيّف الهيكلي.

وقد امتد تخلي الدولة عن بعض الأنشطة الاقتصادية، في ضوء العجز في ميزانيتها، واعتمادها على الإشراف الدولي، إلى المجال الديني، وتقلّصت المساعدات الرسمية، التي كانت تُعطى من قبل للمدارس الدينية او للعيادات والمستشفيات، التي تديرها جمعيات دينية، وأصبحت أقل انتظامًا. ولم يكن هذا التخلي كاملاً أو يتعذر إلغاؤه، بل كان انسحابًا إستراتيجيًّا وانتقائيًّا؛ لأن وزارة الإدارة المحلية استمرت في الإشراف على المنظمات الدينية، رغم أن مقدرتها على السيطرة على الأحداث تقلصت كثيرًا، بعد أن نشطت الساحة الدينية، وشهدت نشوء صلات خاصة، وغير رسمية، بين مسلمي الكاميرون والمسلمين في العالم العربي– الإسلامي.

وقد ظلت خصخصة علاقات التبادل بين مسلمي الكاميرون ومسلمي الدول الأخري تحت مراقبة الحكومة. ورغم أن رسم سياسة "عربية" قد يتم بالاعتماد على تجربة ومعرفة بعض، الذين يجيدون اللغة العربية، ويعرفون المجتمعات العربية؛ بغية التأثير على المجتمعات الإسلامية المحلية، وتعزيز الوجود الدبلوماسي في المحافل الدولية، ظلت السلطات تُراقب مثل هذه "السياسة الإسلامية" لضمان حماية مصالح الدولة، ووضعها فوق الاعتبارات الدينية أو السياسية أو الاقتصادية الأخرى. وفي المقابل، قاد التوجه الذي جعل من الممكن خصخصة عمل الناشطين الإسلاميين، إلى الرغبة في تأكيد هوية جديدة، تتجاوز الحدود الوطنية والخصائص الثقافية المحلية. والتحليل الذي ينظر إلى الماضي، ويستشرف مستقبل التحولات الداخلية للعديد من الجمعيات الإسلامية، وعلاقاتها المتغيرة مع الساحة السياسية، لا يُظهر فقط كيف تتصرف هذه الجمعيات داخل المجتمع المدني، بل يعطي أيضًا صورة مركبة لحرية حركتها، مع الأخذ في الحسبان مقدرتها على تعبئة الناس والموارد.

ويمكن إرجاع نشوء المنظمات الإسلامية إلى عام ١٩٦٣، حينما كُوّنت الجمعية الثقافية الإسلامية للكاميرون، أول منظمة من نوعها في البلاد. وحتى حلول عام ١٩٩٢، ظلت الجمعية المنظمة الإسلامية، الوحيدة التي تم تقنينها بموجب مرسوم جمهوري، غير أنه بمرور الزمن؛ وخاصة عقب التغيرات في مفهوم الهوية الإسلامية، نشأت مجموعة مما يُسمى بمنظمات الجيل الثاني من المنظمات الإسلامية؛ وخاصة جمعية التضامن للنهج الإسلامي بالكاميرون والاتحاد الإسلامي الكاميروني[٢] وقد أفلحت هاتان المنظمتان في زعزعة مكانة الجمعية الثقافية الإسلامية؛ لمجرد وجودهما على الساحة، ونظرًا للصيت الذي يتمتع به مؤيدوها، كما أنهما شككتا في مكانة الجمعية، كمتحدث رسمي للمجتمع المسلم في الكاميرون.

وفي بداية عام ١٩٩٢، حدث تحوّل كبير في مجال عمل الجمعيات الإسلامية؛ إذ إن القانون رقم ٠٥٣/٩٠ بتاريخ ١٩ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٠ قضي بتحرير الحياة السياسية والجمعياتية في الكاميرون، وأعاد تعريف

الإطار المؤسسي لتكوين وعمل المنظمات غير السياسية؛ فنشأت جمعيات جديدة في إطار هذا القانون، كيَّفت بعضها أنفسها مع هذا التشريع الجديد، من خلال حصر أنشطتها في حدود هذا الإطار المُنظّم، بينما تبنت جمعيات أخرى هيكلاً إداريًّا، أقرب الى هياكل المنظمات غير الحكومية. وقد سمح هذا القانون أيضًا بنشوء ما يسمى بالجيل الثالث من الجمعيات الإسلامية في المجتمع المدني. ووجه الجِدّة في هذه المنظمات، أنها أصبحت تدار حصريًّا بطلاب الجامعات[٣] أو بالنساء[٤]. وهذه الجمعيات الأخيرة، وهي نوع جديد من الجمعيات لم يُعرف من قبل في الكاميرون، قلبت موازين العمل الإسلامي في المجال الاجتماعي- الديني، وأحيت بذلك الجدل حول مكانة المراة في الحياة العامة.

الجمعية الثقافية الإسلامية للكاميرون

يبدو أن الجمعية الثقافية الإسلامية نشأت، كرد فعل لمحاولة السلطات المركزية؛ مواجهة مبادرات شيخ الطريقة التيجانية (المُرابط) الموريتاني الأصل، محمود با، الذي تطلع إلى تكوين تنظيم إسلامي، يجمع كل مسلمي ياوندي بغض النظر عن أصولهم. وقد قاد رد فعل السلطات إلى تكوين الجمعية الثقافية، التي أوكلت قيادتها الى أشخاص، لم يُعرف عنهم انتماؤهم للطريقة التيجانية، فقد كان أهيدجو يشك في الطريقة التيجانية[٥]، التي اضطرت، في مواجهة قمع السلطات، إلى الاختباء والعمل السري. وقد اُعتُبرت الطريقة التيجانية طائفة مارقة على الإسلام، واُعتُبرت ممارساتها في قراءة الأدعية الخاصة، مدعاة لزرع القلاقل وانعدام الأمن. وبجانب عداوته الصريحة للطريقة التيجانية، كشف موقف الرئيس أهيدجو عن نيّته فى عزل مسلمي الكاميرون عن كل التأثيرات النايجرية، التي تحول دون ظهوره بمظهر المدافع الوحيد عن الإسلام الحقيقي.

ورغم أن الجمعية سُمح لها بالعمل في ١٩٦٣، فإنه لم يتم الاعتراف الرسمي بها حتى عام ١٩٦٧ (بموجب القانون رقم ٦٧/ د.ف / ١٩ بتاريخ ١٢ يونيو / حزيران ١٩٦٧). وقد أُريد للجمعية أن تُشكّل حلقة الوصل بين الدولة والمجتمع المسلم، وأن تكون المتحدث باسم المسلمين في حالة الخلاف. وفي الواقع، كان يُفترض أن تضمن الجمعية ولاء طائفة المسلمين، وأن تنبّه قيادة

الدولة عند أي محاولة "تُهدد أو تُزعزع النظام العام". ولم يكن من محض الصدفة أن يكون الرئيس الأول للجمعية، أمينو عمرو، عضوًا سابقاً في الحكومة، برز من صفوف الحزب الواحد السابق (الاتحاد الوطني الكاميروني)، وعمل كدبلوماسي في العالم العربي منذ عام ١٩٨٦. وقد أقعد التكوين الفوقي للجمعية، بالإضافة الى صراعات السلطة بين المصالح الشخصية والإقليمية[٦] (لما للجمعية من أهمية استراتيجية في توزيع الموارد المالية للمدارس الفرنسية–العربية)، وحال دون إحرازها النجاح في المجال الاجتماعي–التعليمي لفترة طويلة.

وفي عام ١٩٨٨، وبعد خمسة وعشرين عامًا من الجمود، شرعت الجمعية في إعادة تحديد مسارها، بعد أن عدّلت دستورها، وأصبحت كل طاقاتها مُوجهة نحو خدمة المبادئ الإسلامية، وإلى "تعزيز روابط التضامن والسلام والتسامح والأخوة بين المسلمين"، كما ورد في ميثاقها. ونصّبت الجمعية نفسها السلطة الوحيدة لتفسير النصوص الدينية، والجهة المسؤولة عن البحوث والاجتهاد والأنشطة والطرق العلمية، التي ستُسهم في تحقيق المبادئ الإسلامية. كذلك سعت الجمعية؛ لتكون منبرًا للحوار والتوثيق والتوجيه والاتصال، وأعطت نفسها حق "الإجتهاد"[٧]؛ لضمان استقلاليتها عن التيارات الإسلامية الأجنبية.

وقد كان التعليم الإسلامي في الكاميرون من بين أهم أهداف الجمعية، بالإضافة إلى تشجيع الأنشطة الثقافية الإسلامية وإدارة وتمويل المؤسسات التعليمية الحديثة، والمدارس القرآنية التقليدية. ولتحقيق هذه الأهداف النبيلة والطموحة، كان لابد من توافر البنيات الأساسية اللازمة والعاملين والمواد التعليمية، كما كان لابد من إدخال إصلاحات في الهياكل الإدارية للجمعية أولاً، وأصبحت الجمعية العمومية، ومجلس الإدارة، ولجنة التسيير، ومجلس العلماء للشؤون العقائدية والتعليمية والعلمية والفنية تُدار، تحت إشراف "المستعربين" ذوي الخبرة (وهم الذين الذين تلقوا تعليمهم باللغة العربية، ويستخدمونها في التعبير عن أنفسهم، ويحثون الآخرين على استخدامها). والجمعية العمومية هي السلطة العليا، بينما يُمثل مجلس الإدارة السلطة التنفيذية، وتقوم لجنة التسيير بمهام الأمانة العامة، ويقوم مجلس العلماء بتنسيق الأنشطة الخارجية للجمعية، بالتعاون مع ممثلي اللجنة في الأقاليم.

ويأتي تمويل الجمعية حصريًا من المنح الحكومية والاتفاقيات الثنائية مع مانحين دوليين، يتم التفاوض بشأنها على مستوى الحكومات مع العالم العربي-الإسلامي. وقد حاولت الجمعية، في مرات عديدة، تنويع مصادر تمويلها عن طريق فرض رسوم للعضوية، ولكن دون جدوى. وقد كان لغياب الشفافية في إدارة الأموال العامة المخصصة للجمعية – وخاصة تمويل المدارس – أثر في إساءة سُمعة الجمعية بين مسلمي الكاميرون. وتُعزى النجاحات، التي حققتها المنظمات الإسلامية المُنافسة في المجالات الاجتماعية والتعليمية جزئياً إلى جمود الهياكل المُسيّرة للجمعية.

وفي نهاية التسعينيات، أحيا وصول فريق قيادي جديد (مُكوّن من مثقفين مسلمين، تعلموا في الغرب بقيادة الأكاديمي دوبلا أفالي) الآمال في انتزاع الجمعية من جمودها الطويل، بتجديد صلاتها مع شركائها في حقل التعليم، وبالطائفة المسلمة ككل. وقد ركز الفريق جهوده على هذه المهمة، في إطار "منظمة مؤسسات التعليم الإسلامي الخاص"، المستقلة عن الجمعية.

ويبدو أن مردّ عدم الرضا من الجمعية ينبع من صراعاتها الداخلية على القيادة، ورضوخها إداريًا للسلطة السياسية. وقد اعتمد أهيدجو أساسًا في جهوده لموازنة الأثر المتنامي للإسلام في الحياة العامة، على ولاء المثقفين المستعربين؛ لإضعاف الثقة في القادة الدينيين التقليديين (المرابطين)، وهم حلفاء المؤسسات الدينية الإسلامية، التي أصبحت من مخلفات الماضي الإقطاعي، والتي ناصبته العداء دائمًا. وقد توقع أهيدجو أن يقوم المثقفون المستعربون – وقد توشحوا بوشاح الشرعية الإسلامية، بفضل إجادتهم للغة العربية وللعلوم الإسلامية – بالتنديد بالطريقة التجانية. وقد أفلح أهيدجو، بجعله الجمعية السلطة الوحيدة المخوّلة لتفسير النصوص الإسلامية، وتحديد المبادئ الإسلامية في الكاميرون، في تحويل الجمعية إلى مؤسسة مكروهة، أصبحت فيما بعد سببًا رئيسًا للمعارضة لنظامه. أما في داخل الجمعية، فقد نشأ تيار فكري، يُمكن وصفه بالأصولي؛ لأنه كان يُعبر في مُجمله عن الأفكار الوهابية (كابا ١٩٧٤، وأوتايك ١٩٩٣، وكان وتريود ١٩٩٨)، التي تنادي بإعادة أسلمة الصلاة والممارسات الطقوسية

الأخرى لتطهيرها من الممارسات الدخيلة، ومن التشبه بالخصائص الثقافية المحلية. وفي معارضة هذا النوع من الإسلام – والذي أُعتُبر فكرًا، جلبه المستعربون الخاضعون لسلطات الدولة؛ بحكم تعيينهم في مناصب الجمعية القيادية – برز تيار فكري جديد، يناهض تدخل الدولة في إدارة شؤون المسلمين. وقد أتى مؤيدو هذا التيار من بين الشباب الكاميروني، الذين تلقوا العلم في الجامعات الغربية، والذين – بعد أن خاب أملهم في إدارة، رفضت تعيينهم، بعد أن أكملوا تعليمهم – تبنوا قراءة مختلفة للفكر الوهابي، تُركز على إعادة أسلمة السلوك عن طريق تعليم المجتمع. وهكذا قادت معارضتهم لهيمنة الدولة ورفضها لإدماجهم، في إدارة الدولة، إلى أن يُنشئ عدد كبير من هؤلاء المستعربين مدارس فرنسية–عربية غير رسمية بدعم سخي من مانحين أجانب، هاجسهم الأول نشر الدعوة.[٨] وقد تنامى هذا التوجه منذ أواخر السبعينيات في أوساط شباب المدن؛ ليصبح ذا أثر قوي، حتى في الأوساط الجامعية.

اتحاد الطلاب المسلمين الكاميروني

يُثير هيكل اتحاد الطلاب المسلمين الكاميروني، وتنظيمه الإداري الاهتمام لسببين: فهو لا يمثل فقط تقييماً للافكار، التي تم تطويرها خارج إطار مؤسسات التعليم العالي الكاميروني، والتي قد يصنفها البعض – حقًا أم باطلاً– سلفية، ولكنه أيضًا يُمثل الوجه "العلمي" للتجديد الإسلامي (وهو مايجعله في رأيي أكثر إثارة للاهتمام). وعلى الرغم من أن الأغلبية الساحقة من "المستعربين" نالت من التعليم الإسلامي ما لم ينله أحد، إلا أنها واجهت صعوبات حقيقية في نقل هذه المعرفة، عن طريق اللغتين الرسميتين للكاميرون، وهما: الإنجليزية والفرنسية. غير أن هذا النقص، الذي هو نتاج عدم الإلمام باللغات الأوربية، لم يكن عائقاً أمام أعضاء اتحاد الطلاب الإسلامي؛ إذ أنهم كانوا يجمعون في يُسر – وهذا مصدر قوتهم الرئيسي– بين التعليم الإسلامي، والمقدرة على الحديث عن تعاليم الإسلام وصياغتها، وشرحها باللغات الرسمية أو المحلية في الكاميرون.

ويمكن إرجاع مهاراتهم هذه إلى–حد ما– إلى تعليمهم، ومشاركتهم في التنظيمات المختلفة؛ بحثاً عن معنى للحياة، في مواجهة الصعوبات الاقتصادية

إلى جانب الفورة الدينية، التي اتسمت بها التسعينيات. ويمكننا من خلال النظرة الفاحصة لمولد الاتحاد أن نخرج ببعض الملاحظات الهامة.

خرج معظم قادة الاتحاد من تحت عباءة التنظيمات الإسلامية القديمة، التي تكوّنت في الجامعات، وكانت أول محاولة لتكوين مثل هذه الجمعية قد تمّت في أواخر الثمانينيات. ففي عام ١٩٨٨، تأسست الجمعية الثقافية للطلاب المسلمين بجامعة ياوندي، وبعد عدة سنوات أسست جماعة منشقة، من الأعضاء السابقين في الجمعية الثقافية للطلاب المسلمين، بجامعة ياوندي تنظيمًا جديدًا، هو جمعية الطلاب المسلمين بالكاميرون. وضمت الجمعيتان متحدثين بالإنجليزية، ومتحدثين بالفرنسية على حد سواء. كما عكس تكوينهما حرص مؤسسيهما على التمثيل العادل، في هياكل الجمعيتين، الذي يعكس التنوع العرقي والجهوي، ويسهم في تسوية الإشكالات، المرتبطة بالممارسات الإسلامية، في الإطار المؤسسي الجامعي. وقد ركزت حملات التوعية الأولى وسط إداريي الجامعات على المشكلات العملية، مثل: توفير أماكن للصلاة، ومعلومات حول نوع اللحوم التي تُقدم في مطاعم الجامعات، وعن مواعيد عمل هذه المطاعم، والعون الغذائي للطلبة المسلمين، أثناء شهر رمضان، وغير ذلك. وقد استجابت إدارة جامعة ياوندي لهذه المطالب، وتمّت معالجة معظم الشكاوى، غير أن الصراعات الداخلية على القيادة أضعفت الجمعيتين، مثلما فعلت بكل التنظيمات في هذه الفترة المضطربة من تاريخ الكاميرون، كما أنهما كانا يعانيان من صراعات الهوية، التي تؤججها الخلافات السياسية، وتتجاذبها الولاءات الجهوية (إن لم تكن العرقية)، والولاء للمجتمع الإسلامي ككل.

وقد انتهت التجربة التي مثلتها هاتان الجمعيتان، بعد خمس سنوات من إنشائهما، بعد أن أدت الأفكار التي صيغت وقدمت مهمتها. وفي عام ١٩٨٨، تم إنشاء تنظيم جديد هو اتحاد الطلاب المسلمين الكاميروني بمبادرة من عبده كامفوم برنو ومحمدو سعودي، أثناء حلقة دراسية، نظمتها الجمعية العالمية للشباب المسلم في ياوندي بمشاركة منظمة غير حكومية محلية هي مؤسسة التنمية الأفريقية. وقد أستند عمل الجمعية إلى روح النص القرآني (٤٩:١٠)، مع

التأكيد في الوقت نفسه على المبادئ الجمهورية المدنية، المضمّنة في دستور الكاميرون.

ومن المثير للانتباه، هنا، أن هذا الوضع يعطي أولوية واضحة لمنطق الدولة والوطن في مقابل منطق *"الأمة"*، وعليه فإن النظرة السلفية للاتحاد تم تحقيقها، وحصر الاتحاد عمله[٨] في رفض الثقافات القديمة، التي أعتبرها متخلفة وغير قادرة على تشجيع الحداثة التي يرعاها، وكانت في رأيهم، الإسلام التجديدي لأعضاء اتحاد الطلاب المسلمين.

ويلخص شعار الاتحاد برنامج عمله: "الإيمان، المعرفة، النجاح"، ويسعى إلى تعزيز الاخوة والتضامن الاسلامي. وتشجيع "السلوك الإسلامي الصحيح" داخل وخارج الجامعة، واكتساب العلم ونشره، وتدريب الطلاب. كما أكد الاتحاد أولاً وقبل كل شيء، على أهمية التعليم الإسلامي للطلاب، وإجادتهم للغة الإنجليزية والتكنولوجيا الحديثة.

وقد قام الاتحاد بتبسيط هياكله؛ بغية تحقيق أهدافه على أرض الواقع، من خلال تدعيم الوحدات التنفيذية، التي تم افتتاحها في جامعات الكاميرون الست، كذلك كانت الوحدات النسائية أكثر نشاطاً، متشبعة بالمبادئ الإسلامية، وتلعب دوراً مركزيًا في التعليم الديني للطالبات. وتنظم الوحدة النسائية أيضًا الاحتفالات أثناء شهر رمضان في الحرم الجامعي، وتنظم إفطارًا جماعيًا يتحول عادة إلى مناسبة اجتماعية، يدعى إليها كل الطلاب، بما في ذلك غير المسلمين والطلاب المسلمين، غير الممارسين للإسلام.

وإلى جانب أنشطته الرامية الى تحقيق إرساء روح التسامح والأخوة الاسلامية والتضامن الإسلامي، في وسط المجتمع الطلابي، في الجامعات الكاميرونية، يقوم الاتحاد سنويًا بتنظيم حملات طبية يطوف فيها أطباء، متطوعون قدموا من السعودية، مزودون بالأدوية والمعدات، لتقديم الرعاية الصحية لسكان أقاليم شمال الكاميرون. ومنذ منتصف التسعينيات، ينتظر هؤلاء المواطنون قدوم نحو عشرة جراحين، وأطباء للأسنان والعيون؛ ليقدموا لهم الخبرة الطبية، التي يفتقدها شمال الكاميرون. وتُبيّن هذه المشاريع السعودية،

والدعم اللوجستي الذي توفره مستشفيات الدولة، بجلاء، التفاعل بين منطق الدولة ومنطق الأمة، في إطار العولمة والتنافس الديني.

كذلك، فإن مساهمات الاتحاد في الأنشطة الدينية، في الجامعات الحكومية أكسبته احترام القائمين على إدارة هذه الجامعات. وفي نقاوندري في عام ١٩٨٨، وفي دشانق في عام ٢٠٠٠، وفي دوالا في عام ٢٠٠٢، لم يحصل الاتحاد على الإذن بعقد اجتماعاته في حرم الجامعة فحسب، بل حصل أيضًا على مشاركة بعض الشخصيات القيادية في إدارة الجامعات في هذه الأنشطة. ومن المهم أن نلاحظ أن المواضيع، التي تُبحث في المؤتمرات الجانبية، التي ينظمها الاتحاد أثناء انعقاد مؤتمره العام، تخاطب مباشرة[٩] المجتمع الجامعي بكامله. وقد استطاع الاتحاد، في مناخ اجتماعي–سياسي، اتسم بتشكك وتنافس بين الأديان يمور تحت السطح، أن يفسح مجالاً للتفاعل والانفتاح نحو الأديان الأخرى، وإطارًا للحوار مع إدارة الجامعات؛ مما يعكس نضج الاتحاد السياسي.

ويعتمد تمويل الاتحاد على مساهمات أعضائه من الطلاب الناشطين، ومن أعضائه الشرفيين من الخريجين، أو من المسلمين المتعاطفين من الكاميرونيين والأجانب. كما استطاعت شبكة الأعضاء القُدامى في الجمعية الثقافية للطلاب المسلمين، واتحاد الطلاب المسلمين أن تضمن للاتحاد قدرًا من الاستقلالية المالية؛ مما يصون احترامه على الصعيد الوطني. كذلك ساهمت المنظمات الأخرى، مثل الجمعية العالمية للطلاب المسلمين (ومقرها جدة بالسعودية، ويُمثلها في الكاميرون الشيخ عبد الكريم أبو)، ومؤسسة التنمية الأفريقية التي يرأسها الشيخ على، على نحو متواضع، في تمويل الأنشطة الثقافية لاتحاد الطلاب المسلمين في الكاميرون.

وبالمقارنة مع التنظيمات الأخرى في الساحة الإسلامية في الكاميرون، نجد أن الاتحاد يُدار كمؤسسة حديثة، توزع محاضر اجتماعاتها السابقة قبل كل اجتماع، وتُراجع حساباتها وتنشر التقارير عن أنشطتها في وسائل الإعلام، العامة والخاصة باللغتين الرسميتين للكاميرون. وتُرسى كل هذه الممارسات سابقة في الحياة العامة في الكاميرون، وتستحق التقدير بلاشك.

ويعرّف الاتحاد نفسه حالياً كمنظمة إسلامية غير سياسية، ويحرص أعضاؤه على تجنب إطلاق التصريحات، التي تجلب عداوة من هم في السلطة، كما تنحصر أنشطته، بشكل واضح، في المجالين الاجتماعي والديني.

ومن المؤكد أن الاتحاد يضم أعضاء قادرين على شرح وجهة نظره ورسالته باللغة الفرنسية أو الانجليزية، حول أي مواضيع خلافية في وسائل الإعلام، أو في إطار الأنشطة العلمية أو الثقافية. وتشكل توعية أعضائه وتدريبهم، ووجوده في كل الجامعات، وجمهوره بين المثقفين المسلمين قوة سياسية، تحسب لها السلطات ألف حساب.

وقد استطاع الاتحاد تبّني الأفكار السلفية، التي جلبها "المستعربون" بعد سنوات من الدراسات العليا في المملكة العربية السعودية، دون معارضة لأولوية منطق الدولة (في العلن على الأقل). ورغم تبنّيه لهذه الأفكار، استطاع الاتحاد أن يكيّف فكرة الإسلام التجديدي، مع الظروف المحلية، من خلال حرصه على وضع توازن القوى في الحسبان. ومن البديهي أن الاتحاد يساند قيم الأسرة والأخلاق القويمة، والإيمان بالله، ويأخذ برنامجه البعد السياسي في الاعتبار، دون أن يشكك في هيكل الدولة أو هيمنتها أو المصالح القومية. وفي ضوء كل ذلك، يمكننا القول بأن الاتحاد أفلح في أن يُعطي الإسلام في الكاميرون "وجهاً إنسانيًا" أوضح، وأن يجعل خطابه وممارساته الإسلامية أكثر حساسية للظروف، من خلال مواءمته بين التطلعات الدولية، والتركيز على *"الأمة"*، الذي نادى به *"المستعربون"* الأوائل، وانشغال الدولة بالهموم الإدارية والأمنية. وقد تمكن الاتحاد، من خلال شبكة دعم الطلاب مُحكمة التنظيم، من التخطيط للمستقبل، والقيام في الوقت نفسه برسم استراتيجية مبادراته، تجاه الأديان الأخرى، والعمل على تعزيز الحوار مع المحيطين به.

يظل الاتحاد، إذًا، القاعدة التي تستند إليها كل التنظيمات التجريبية الأخرى، التي تملأ الساحة الاجتماعية – السياسية في الكاميرون، وقد تحولت بعض هذه التنظيمات الجديدة إلى جمعيات ثقافية، أو إلى منظمات غير حكومية، مثل: الرابطة الإسلامية للسلام والحوار والتضامن، ومنظمة المرأة لإسلام بلا حدود،

وهما منظمتان من بين منظمات الموجهة الجديدة، التي أسسها أعضاء سابقون في الاتحاد، والتي تسخّر نفسها، بكثير أو قليل من النجاح، لتعليم المسلمين، ورفع وعيهم في ظروف المراكز الحضرية، التي يغلب عليها التعدد والتنوع، كما هو الحال في ياوندي ودوالا.

الرابطة الإسلامية للسلام والحوار والتضامن

الرابطة هي تنظيم إسلامي من الجيل الثالث؛ لأنها تُدين بوجودها لقانون ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٠، عن حرية التجمع، الذي قنّن وبسّط في الوقت ذاته تكوين الجمعيات؛ إذ أصبح يقتصر فقط على تقديم طلب للسلطات المحلية في أي مكان. كذلك تمددت مساحة حرية التجمع بموجب الدستور، الذي أعتُمد في عام ١٩٩٦، بإلغاء عقوبات نشر النصوص المنتقدة للنظام؛ مما يفتح صفحة جديدة بعيداً عن سياسة النظام السابقة، التي لا تسمح بالنقد. وقد تكوّنت الرابطة في هذه الظروف الاجتماعية – السياسية الجديدة، تحت قيادة مجموعة من الأصدقاء، الذين التقوا كأعضاء في اتحاد الطلاب المسلمين، في جامعة ياوندي. وقد ضمّت هذه المجموعة سليمان بوبا وعيسى بيكو وعمرو ملام وجبرين وإسماعيل وجاكيتي، والحاج محمدو يعقوبا، وانضم الى هؤلاء المؤسسين أعضاء من أقاليم أخرى، ومن مجموعات عرقية مختلفة.

وقد عُرفت الرابطة في البداية بالحلقة الإسلامية للبحوث والثقافة، ثم غيرت اسمها في عام ٢٠٠٤. وقد فسّر سليمان بوبا، أحد مؤسسي الرابطة، تغيير الاسم بأنه رد فعل للتحديات الجديدة، التي تواجه المسلمين الكاميرونيين، والتي لابد من التكيّف قبل مجابهتها بفاعلية.

وتهدف الرابطة إلى دعم السلام والحوار بين الأديان والثقافات والتعليم والتدريب. وبغية تحقيق هذه الأهداف، أحاط سليمان بوبا نفسه بمثقفين مسلمين لهم خلفيته نفسها (كان سليمان ناشطًا إسلاميًّا في جامعة ياوندي)، ينتمون لأعراق شتى في الكاميرون، فعيسى بيكو (بيتي) معلم مؤهل، ومونشامو عبدالله (باموم) زراعي، وياماتا اسماعيل (بامبيليكي) فنّي سيارات، وقد التقوا جميعاً

كطلاب في جامعة ياوندي، تدفعهم الرغبة في تجاوز الفروقات القبلية، من خلال تعظيم العمل كفريق؛ إذ كانت الفلسفة الأساسية للرابطة هى "تعلّم العمل معًا؛ لكي نتعلم العيش معًا"، بعيدًا عن الحواجز الطائفية.

وقد شجعت الرابطة المجتمع المسلم، في الكاميرون، على الانفتاح على المجموعات الدينية الأخرى، والدخول في حوار معها، والسعي نحو تجاوز هوّة الاتصال، التي تعمّق التحامل ضد المسلمين. ولتحقيق ذلك، كان لابد للرابطة من الاعتماد على أشخاص مدربين على العلوم الإسلامية؛ نتيجة لتجاربهم في اتحاد الطلاب المسلمين، ومُجيدين للغات الرسمية، بجانب اجادتهم لاستخدام تكنولوجيات الاتصال الجديدة.

وتتلقى الرابطة التمويل من مساهمات الأعضاء الناشطين (ومعظمهم من الأعضاء السابقين للاتحاد، الذين يعملون الآن في قطاعات الاقتصاد المختلفة)، والمتعاطفين، وأعضاء الشرف، بما في ذلك سفير الولايات المتحدة في الكاميرون، إلى جانب دخلها من بيع بعض السلع، والتبرعات، التي يتم جمعها أثناء برامج الراديو والتلفزيون.

كذلك سعت اللجنة إلى تكوين اتحاد لكل التنظيمات الموجودة على الساحة الكاميرونية، يمكّن من إقامة منبر للتعاون وتبادل الأفكار؛ بُغية الاستعداد لمواجهة التحديات التي تعترض المجتمع بفعالية. وقد ظل هدفها النهائي هو اكتساب مصداقية في المجتمع المدني، تسمح بتسخير الطاقات المشتركة في المجالات الاجتماعية كالصحة والتعليم والتدريب والحوار بين الأديان. وتعتمد الرابطة على الخلفية الأكاديمية والاجتماعية، المهمة لأعضائها البارزين؛ لتحقيق هذه الأهداف، وعلى إبراز إنجازات النخبة المسلمة، في مشروع النهضة المحلية، في الكاميرون، وتركز بصفة خاصة على التعليم الإسلامي، والتدريب باستخدام الوسائل الجديدة، مثل: الأدب والمسرح والراديو والتلفزيون. ولم تكن مثل هذه المبادرات لترى النور، لولا اعتماد التشريعات الجديدة، التي سمحت بالنقد في وسائل الإعلام في يناير ١٩٩٦، بموجب الدستور الجديد. وقد شجع الانفراج السياسي والتحول الديمقراطي، في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، التعبير

obeikandl.com

obeikandl.com

هكذا في طليعة المنظمات الإسلامية، مفسحة لنفسها مجال المناورة، بين الالتزام الواجب "بالأمة"، وضرورة مسايرة الواقع المحلي. والأدب والمسرح يشكلان وسائل مناسبة للتعبير والاحتجاج لشباب المدن، علماً بأنهم في حاجة للمحافظة على هذا التوازن؛ لتأكيد وجودهم وبروزهم على الساحة الإعلامية الوطنية.

المنظمة النسوية لإسلام بلا حدود

لم يبدأ ظهور المنظمات النسوية الإسلامية، في المجتمع المدني الكاميروني إلا في عام ١٩٩٥، وهو العام الذي ولدت فيه أول منظمة من هذا النمط. وقد قاد ظهور منظمة، تقودها امرأة إلى ثورة في ساحة المنظمات الإسلامية، التي اتسمت حتى ذلك الحين بغلبة الرجال، وقد كانت مشاركة النساء في المنظمات الإسلامية تقتصر – تقليديًّا – على مشاركتهن في المنظمات، التي يقودها الرجال. وعمومًا، خصصت خلايا صغيرة لمعالجة القضايا، التي يرى الرجال أنها مهمة للنساء.

وقد شكل عام ١٩٩٥ اختلافًا بينًا عن الماضي في هذا المجال، بابتعاد عدد من الناشطات المسلمات في ياوندي عن المنظمات، التي يديرها الرجال؛ لتكوين الهياكل الخاصة بهن. وقد أدت "رغبتهن في الاستقلالية" (دجنابو ١٩٩٣) إلى تكوين أول منظمة إسلامية، على رأسها امرأة في ٢٠ يوليو/تموز ١٩٩٥، وهي "المنظمة النسوية لإسلام بلا حدود" ترأسها مؤسِّستها، مدام يونيوين حليمة، ومقرها في ميبومان، أحد ضواحي ياوندي.

وتشرف على المنظمة النسوية جمعية عمومية، ومجلس للإدارة، ولجنة للإشراف، ومكتب تنفيذي وأمانة عامة، تتكون من ست إدارات (الانتاج، والصحة، والتعليم غير النظامي، والتعليم الإسلامي، والشؤون الإجتماعية، والشؤون الثقافية). وقد كشف تكوين المنظمة – إلى جانب التعبير عن رغبتها المشروعة في الاستقلالية – عن توتر خفي بين الرجال والنساء، وأظهر تيارًا ينتقد إدارة الرجال للمنظمات. وقد اجتذبت المنظمة النسوية، سراعاً، أعضاء كثيرين من المنظمات الأخرى؛ مما يدل على حالة التذمر بين النساء، وعلى

ازدياد أهمية العلاقات بين الجنسين، وقد كان الحافز، وراء كل ذلك، هو السيدة بوينيوين حليمة، التي يعتبرها مناصروها ملهمة ومُحرِّرة.

وعمومًا – وبغض النظر عن نوع قيادتها – تهدف المنظمات الإسلامية إلى تعزيز القيم الإسلامية وخير المسلمين، ويتطلب ذلك معرفة الدين والممارسات الدينية، التي تستمطر رحمة الله وفضله. كما تتضمن تعزيز التضامن الإسلامي، وتقديم صورة للإسلام لغير المسلمين، تسهم في إرساء حوار بنّاء، يحترم الآخرين ويهدف – في النهاية – إلى عبادة الله وفق ما جاء في القرآن. وتقوم كل منظمة بتحديد أهدافها في دستورها، واختيار هذه الأهداف بناءً على مقدرتها (البشرية والمالية السياسة وغيرها)، أو بناءً على مشكلات بيئتها السياسية-الاجتماعية –الثقافية، أو على أساس فهمها لما يواجه المجتمع الإسلامي من مشكلات، ومقدرتها على حل هذه المشكلات.

وأهداف المنظمة النسوية لإسلام بلا حدود، هي تعزيز القيم الإسلامية، وتعليم النساء (بالتركيز على محو أمية الفتيات)، ومكافحة وباء الإيدز، ومنع الحمل غير المرغوب فيه وسط المراهقات، ومساعدة المحتاجين والحوار بين الأديان. وتتطلب هذه الأهداف الطموحة دوراً مهمًّا للمرأة؛ باعتبارها شريكة الرجل، التي تعي دورها في المجتمع، ومن البديهي أنه ليس من السهولة ترجمة مثل هذه الأهداف السامية إلى حقائق ماثلة.

وإذا قارنا المنظمة النسوية لإسلام بلا حدود مع المنظمات الأخرى، نجد أنها تمثل أنموذجاً في النشاط تحسد عليه؛ فهي تمتلك مقرها الخاص، الذي ساهمت فرنسا في بنائه، ويضم مدرسة أساس بدأت عملها في العام الأكاديمي ٢٠٠٠-٢٠٠١. وتوفر المنظمة كذلك التدريب المهني، ويستخدم أحد مبانيها للتدريب الحرفي المناسب لاقتصاديات الأسرة والمجتمع، مثل: الخياطة والتطريز والنسيج والطهي ورعاية الأطفال. وقد سمحت وزارة الصحة للمنظمة بإنشاء مركز صحي، وتسعى الآن إلى بناء مجمع إسلامي، يشمل مسجداً ومكتبة وقاعة للمؤتمرات.

obeikandl.com

obeikandl.com

هوامش

١. لا تكون خطب القادة الإسلاميين سياسية صارخة في حد ذاتها، إذا أخذنا في الاعتبار أن الجمعيات تعلن نفسها غير مسيسة، وفقًا للقانون ولدساتيرها، ولكن يحتوي مثل هذا البيان على مضامين وتبعات سياسية غير معلنة.

٢. أعطى رئيس الجمهورية التصديق لجمعية "التضامن. من أجل النهج الإسلامي" في الكاميرون، وللاتحاد الإسلامي الكاميروني في ٢٢ فبراير/شباط، ١٩٩٢ و١٣ نوفمبر/تشرين الثاني، ١٩٩٢، على التوالي. وبعد هذا التاريخ، أصبح التصديق يمنح من وزارة الإدارة المحلية واللامركزية، أو على مستوى المحليات.

٣. في ذهني اتحاد الطلاب المسلمين في الكاميرون، الذي سيبحث لاحقًا.

٤. أول جمعية إسلامية، تديرها امرأة هي الجمعية النسوية لإسلام بلا حدود، سنتطرق إليها لاحقًا.

٥. التيجانية هنا هي بالتحديد الفرع الذي يتبع الشيخ السنغالي إبراهيما نياس. انظر تريود وروبنسون ٢٠٠٠.

٦. للمزيد من التفاصيل حول الصراع بين الفولاني والهوسا؛ للسيطرة على أماكن العبادة والمدارس، التي تديرها الجمعية الثقافية الكاميرونية في ياوندي، انظر موسى ١٩٨٧.

٧. "الاجتهاد" هو الجهد العقلاني المستقل، الذي يهدف للتوصل لحلول للمشكلات العملية، التي تعتري تطبيق الشريعة الإسلامية.

٨. دراسة كرستيان كولون عن تدريب النخب الإسلامية الجديدة، في شمال نيجيريا، تتزامن مع البعث الإسلامي في شمال الكاميرون (كولون ١٩٩٣).

٩. هذه المواضيع هي أساسًا الحوار الإسلامي- المسيحي، والأخلاق الدينية، وأهمية التعليم، والاندماج الوطني، وحقوق الإنسان، واحترام القيم المشتركة لكل الكاميرونيين من كل الأعراق.

١٠.لبوبا دبلوم من المدرسة العليا في ياوندي، ويُدرّس التاريخ في مدرسة حكومية، ويحضر في الوقت نفسه رسالة الدكتوراه عن إقليم مبام.

١١.إذاعة ماجيك إف. إم، ١٠٠,١، كيلو هيرتز، أيام الجمعة ٤:٠٠ إلى ٥:٠٠ بعد الظهر.